العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي (مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية)

الأستاذ/ مبروك رايس(*)

ملخص:

يعتبر المجال الاقتصادي من أهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحاً وأبرزها أثراً وهدفاً وللتركيز في هذا المجال للعولمة، فإنه يجب التنويه في بداية الأمر إلى اتجاه العولمة إلى تحويل الكرة الأرضية إلى منطقة اقتصادية تختفي فيها الحواجز والقيود، بمعنى اندماج الاقتصاديات العالمية ضمن نطاق النظام الاقتصادي الواحد.

ولقد تعددت مفاهيم وتعاريف العولمة المالية فهناك العديد من المفكرين من يرون بأنها حركة رؤوس الأموال في أرجاء المعمورة وازدياد هذه الحركة بشكل كثيف خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين هذا من جهة، ومن جهة أخرى هي عبارة عن حزمة من القوانين و التكنولوجيا والشركات العملاقة التي تدير و تسهل وتعيد إنتاج العصب المركزي للنظام العالمي الجديد، أي رأس المال المالي الدولي وتشكل عولمة المنشأة الإنتاجية في جانب منها النتيجة المباشرة لحركية رأس المال المتزايد، على الرغم من أن الاستثمار في المنشآت الإنتاجية يمثل الجانب الثانوي من حركة رؤوس الأموال، وعلى ضوء ما سبق ذكره يتضح لنا جليا بأن العولمة المالية تعني فتح الأسواق المالية المحلية وربطها بالأسواق العالمية من خلال إلغاء القيود على رؤوس الأموال والتي أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية التي أصبحت أكثر ارتباطاً وتكاملاً. وأصبح الفرق بين السوق المحلي و العالمي قد أزيل وأصبح الكلام عن سوق عالمي واحد ومقاييس عالمية واحدة.

ولقد أثبتت إحدى الدراسات سنة١٩٩٧ التي أجريت في ٦٥ دولة خلال الفترة ١٩٨٠ـ١٩٩٤م أن هناك علاقة قوية بين إجراءات العولمة المالية والجهاز المصرفي، كما أثبتت أيضاً تجارب عقد التسعينيات أن العولمة المالية كثيراً ما أدت

(*) أستاذ مساعد مكلف بالدروس - جامعة بسكرة الجزائر.

إلى حدوث أزمات وصدمات مالية مكلفة في عدد من البلدان وعلى رأسها الأزمات التي حدثت في كل من المكسيك (١٩٩٤) ودول جنوب شرق أسيا (النمور الآسيوية عام١٩٩٧) والبرازيل وروسيا ، وفي هذه الموضوع المتواضع نحاول التطرق إلى العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي مركزين في دراستنا على الأزمة المالية العالمية الراهنة (الأسباب، المراحل. الحلول) وانعكاساتها على القطاع الحقيقي.

لقد كثر استخدام مصطلح العولمة واتسع نطاق تداوله خلال السنوات الأخيرة من هذا القرن (منذ بداية التسعينات) ولم يقتصر الحديث عنه على المستوى الأكاديمي فحسب وإنما أيضا على مستوى أجهزة الإعلام والتيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية المختلفة، وذلك يعود أساساً لعلاقته الوثيقة بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية العميقة التي يشهدها العالم اليوم، وفي ظل هذه المتغيرات، وفي إطار تزايد الاعتماد المتبادل في كافة المجالات في أرجاء هذه المعمورة التي تحولت إلى قرية كونية صغيرة بسبب التحديث والثورة التكنولوجية العارمة.

أولاً: مفهوم العولمة:

العولمة مصدر على وزن «فوعلة» مشتق من كلمة «العالم» كما يقال «قولبة» اشتقاقا من كلمة «قالب» ، فالتعبير صحيح من الناحية اللغوية، ولكن يبقى علينا أن نعرف معناه والمقصود منه، حتى يمكننا الحكم عليه، فالحكم على الشيء فرع من تصوره كما قال علماء المنطق قديماً[١].

ترجع جذور كلمة العولمة من مدلول العالم، ويعد كل من (Oliver Reiser) و(B. Davise) أول من نحت فعل يعولم To Globlize ، وذلك في أربعينيات القرن العشرين بمعنى النظر إلى الكون كله كوحدة واحدة أو ككل مترابط حيث تنبأ بحدوث تآلف بين الثقافات وصولا إلى ما أسمياه بالنزعة الإنسانية العالمية. وفي هذا الإطار فإن كلمة Global تشير إلى ما هو عالمي أو كوني، ولا يفضل الكثير من

١) أحمد الذيب. مفهوم العولمة. انترنات Arab Ynet- Arabic news from Isrel 18/07/2006

الاقتصاديين والمختصين العرب استخدام لفظ العولمة لعدم وجود أصل لها في العربية، وبدلاً منها يستخدمون كلمة الكونية نسبة إلى الكون والكوكبية نسبة إلى الكوكب، وفي حين أن الفرانكفونيين يفضلون استخدام عبارة(Mondialisation) نسبة إلى الكوكب في الفرنسية Le Monde ، ويبدو عموما أنه يفضل استخدام العولمة بإرجاعها إلى أصلها الانجلوسكسوني وجعلها اسم علم أجنبي يشار إليها بالجلوباليزيشن كما هو حال أسماء العلم الأجنبية.

وهناك العديد من التعريفات للعولمة، ولم يتم التوصل إلى تعريف جامع مانع لها، وهي تعبير جديد على لغتنا فهي مترجمة قطعا، وهي مصطلح يتسم بكثير من الغموض لأن العولمة ليست مصطلحا لغوياً قاموسياً جامداً يسهل تفسيرها بشرح المدلولات اللغوية المتصلة بها، بل هي مفهوم شمولي يذهب عميقاً في جميع الاتجاهات لتوصيف عمليات التغيير المتواصلة.

إن المرء يكاد أن يحار في كيفية إلمامه بموضوع العولمة أو فهم حقيقته، خاصة أن كل باحث أو مفكر يركز في تحليله على جانب واحد من العولمة كالجانب الاقتصادي أو السياسي أو الإعلامي أو الاجتماعي...الخ، و رغم هذا التخصص في التحليل والدراسة فإنه أثير الكثير من الجدل حول لفظ كلمة العولمة، ولم يتفق على معنى علمي ومنهجي جامع للمصطلح ومفهومه، ولهذا نجد أن تعار يف العولمة تعددت بتعدد نشاطاتها، و من هنا كانت الصعوبة في صياغة تعريف يصف بدقة هذه النشاطات المتعددة، فهناك من المفكرين من يعرفها من الجانب التاريخي حيث يعتبرها الحقبة التاريخية التي أعقبت الحرب الباردة منذ سقوط جدار برلين، بينما يعرفها آخرون بأنها مجموعة من الظواهر الاقتصادية مثل تحرير الأسواق ورفع كافة القيود على انتقال الأموال والسلع والخدمات والأفكار والأفراد عبر الحدود وخوصصة الأصول وتخلي الدولة عن أداء أهم وظائفها التقليدية كالرعاية الاجتماعية، وهناك من يعرفها من الجانب التكنولوجي حيث عرف تطوراً عظيماً جعل من الكون قرية صغيرة وسوقاً واحدة تتميز بالمنافسة على كافة المستويات وبانخفاض تكاليف الإنتاج والنقل والمواصلات، ويرى أخرون بأن العولمة تشير إلى عملية «تعميق مبدأ

الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكون أشكالاً جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي يتعاظم دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي»[1].

أما الفريق الأخير فانه يعرف العولمة بأنها هيمنة للقيم الأمريكية، لاسيما وأن هذا المصطلح شاع في التسعينات بعد انهيار المعسكر الشيوعي، واستفراد أمريكا بالعالم، ولاسيما عندما طالبت أمريكا دول العالم بتوقيع اتفاقية التجارة العالمية بقصد سيطرة الشركات العابرة للقارات على الأسواق العالمية، مما يؤكد أن العولمة بثوبها الجديد أمريكية المولد والنشأة.

إلا أننا نرى أنه من الضروري طرح أهم التعريفات الخاصة بها محاولين بذلك تعميق الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم بغية الخروج بتعريف بسيط شامل موحد علمي منهجي.

١ـ العولمة لغة هي: «تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم ويقال عولم الشيء أي جعله عالميا»[2].

٢ـ «هي عملية تهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامله سواء كانت سلعاً أم رأسمالاً أم عمالة أم تكنولوجيا أو غير ذلك»[3].

---

١) مبروك رايس، العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة الجزائر ٢٠٠٥م، ص(٩٩)

٢) ممدوح محمود منصور: العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣م، ص (١١).

٣) سمير صارم، أوروبا والعرب، من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، سوريا ٢٠٠٠، ص (٢٢).

٣ـ تعرف على أنها : «مجموعة من الإجراءات أو المسارات التي تسمح بإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات انطلاقا من هياكل (Structure) تقوم بتقييم عوامل الإنتاج المادية وغير المادية بصفة منظمة على أساس قواعد عالمية»[١].

٤ـ «سعي الشمال عن طريق تفوقه العلمي والتقني للسيطرة على الجنوب تربويًا وثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا، بدعوى مساعدته على التنمية الشاملة وتحقيق العدالة في الاستثمار والرفاه للجميع»[٢].

٥ـ يعرفها (Dunning) : «عبارة عن تضاعف الروابط والارتباطات بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب نظام الاقتصاد الحالي، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تفرز القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم»[٣].

٦ـ يعرف كل من ها نسن بيترمارتين وهارلد شومان العولمة على أنها : «تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها، بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال أيضاً»[٤].

٧ـ يعرف الدكتور إسماعيل صبري عبد الله العولمة والذي يفضل أن يستخدم مكانها الكوكبة على أنها : «التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية»[٥].

٨ ـ يعرفها (T. McGrew et D. Help) على أنها : «عملية تهدف إلى إعادة

---

١) مبروك رايس، العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٥م، ص (١٤٥)

٢) سمير صارم، أوروبا و العرب، من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، سوريا ٢٠٠٠، ص (٢٢).

3) Ricardo Petrella : les principaux défis economique de la-mondialisation actuelle, (conseiller a la comission européenne; professeur a l'université catholique de Louvain), 2001.

4) http://attac.org/fra/list/doc/petrella2.pdf

٥) عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٠-٢٠٠١ ، ص(٠٥)

تصوير خريطة العالم بحيث لا يبدو العالم مقسماً إلى أقاليم تفصل بينها حدود إقليمية، أي الترويج لفكرة اللاإقليمية»[١].

٩- يعرف صندوق النقد الدولي العولمة بأنها «التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل في السلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله»[٢].

١٠- يعرفها (R. Robertson): «أنها انضغاط الزمان والمكان على مستوى العالم، وتكثيف الوعي بالعالم ككل مترابط، أي بمعنى تراجع أثر الفواصل المكانية والزمانية (المسافات وفروق التوقيت) في المعاملات الدولية»[٣].

١١- كما يعرف الدكتور جلال العظم العولمة على أنها: «وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن الماضي تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج تجمعات المركز الأصلي والدولة والعولمة بهذا المعنى هي، رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على سطح النمط ومظاهره قد تمت»[٤].

١٢- «هي مجموعة المبادئ الإيديولوجية والمفاهيم النظرية والآليات التي ترتكز على ثلاث سلطات[٥]:

---

١) د. شذا جمال الخطيب: العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، ط١، عابدين، مصر، ٢٠٠٢م، ص١٢

٢) ممدوح محمد منصور، مرجع سبق ذكره ص (١٣).

3) Ricardo Petrella : les principaux défis economique de la mondialisation actuelle, (conseiller a la comission européenne; professeur a l'université catholique de Louvain), 2001.

4) http://attac.org/fra/list/doc/petrella2.pdf

٥) د. مبارك بوعشة: البعد الاقتصادي للعولمة، مجلة: العلوم الإنسانية، العدد ١٦ديسمبر٢٠٠١م، جامعة متنوري، قسنطينة، ص١٨١.

سلطة السوق (Pouvoir du marché) : باعتباره الآلية الأساسية للتسيير الفعال والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة المحلية والعالمية.

سلطة المؤسسة : (Pouvoir de l'entreprise) : باعتبارها التنظيم المسؤول عن التحكم في الإنتاج وبالتالي الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

سلطة رأس المال : (pouvoir du capital) : باعتباره المحرك الأساسي للثروة وتعظيم الأرباح .....» .

تجد هذه الآليات (السوق، المؤسسة، رأس المال) مبرراتها كونها تعمل على تعظيم المنافع الفردية للأعوان الاقتصادية (المنتج، المستهلك، المساهم والمنظم) وكذا الصراع من أجل التوفيق بين المصالح الفردية المتضاربة، وبالتالي فإن عامل المنافسة وباستخدام العلوم والتكنولوجيا يسمح بتقديم بدائل أحسن فيما يخص السلع والخدمات والفرص، ويعرفها أوليفيه دولغوس : «العولمة هي تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون تحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس و الأماكن ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيد، وهي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق. إنها تقتات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة وتتجاوز النظم والإيديولوجيات، وتعد تشكيلة متنوعة من الأنظمة والتى تحدد ممثليها الدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات العالمية، وهي ليست أكثر من حركة جهنمية تنطلق بسرعة وتخطف في طريقها الآمال و الأحلام»[1].

١٢ـ أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) يعرف العولمة على أنها : «زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي وأسواق رأس المال، كما زاد من عمليات العولمة وحفزها التقدم في النقل والاتصالات وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلي والدولي»[2].

---

١) مبارك بوعشة : البعد الاقتصادي للعولمة ، مجلة : العلوم الإنسانية ، العدد ١٦ ديسمبر ٢٠٠١ ، جامعة متنوري، قسنطينة ، ص١٨٢

٢) عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٠ـ٢٠٠١ ، ص (٠٧)

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أيضا على أن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل حيث تتمثل المرحلة الأولى في التجارة الدولية، أما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينات فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي، وفي بداية الثمانينات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة التي أصبحت السائدة في العصر الحالي.

وفي سياق التاريخ الاقتصادي يمكن القول بأن البشرية عرفت الميول إلى زيادة العلاقات المتبادلة في تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وكذا المعلومات منذ حوالي خمسة قرون، وفي الفترة ما بين القرن الثامن عشر ونهاية القرن العشرين، شهدت البشرية مراحل تطورية عديدة تختلف تسميتها باختلاف مناهج الفكر الاقتصادي[١] لهذا يرى البعض بأن العولمة بدأت في الظهور والتزايد في منتصف الثمانينات، وهذا مع التوسع المتزايد في التقنية خاصة في مجال الإعلام والاتصال[٢]، ويمثل عام ١٩٩١م في رأي الكثير من المنظرين خطاً فاصلاً في تاريخ البشرية، فهو يمثل بداية عصر نهاية التاريخ كما لقبه «فوكوياما»، فإنه يمثل أيضا العام الذي استخدم فيه مصطلح العولمة لأول مرة على يد منظر العولمة «رونالد روبرستون[*]»[٣]. لذا ظهور العولمة لم يكن فجأة ولم تأت من فراغ، قد يكون ما حدث هو اتساع نطاقها والتركيز عليها ومحاولة فرضها في ظل متغيرات سياسية وعلمية مواتية[٤].

---

١) عبد الأمير سعيد، «العولمة مقاربة في التفكير الاقتصادي»، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد ٣٥٦، ماي ٢٠٠٠، ص١٠.

2) Gervasio SEMEND et Patrike Villieem, Mondialization, Integration Economique et Croissance, Nouvelle Aproches, L'Armatham, Paris, 1998, p.7.

[*]) يقسم روبرستون مراحل نشوء وتطور العولمة إلى خمسة مراحل هي: ١ـ المرحلة الجينية (١٤٠٠ـ١٨٧٠)، نمو المجتمعات القومية في أوربا، ٢ـ مرحلة النشوء، تحول حاد في فكرة الدولة الموحدة، ٣ـ مرحلة الانطلاق (١٨٧٠ـ١٩٢٠)، ظهور مفاهيم كونية مثل المجتمع الدولي، ٤ـ ثم مرحلة الصراع من أجل الهيمنة (١٩٢٠ـ١٩٦٥)، ٥ـ مرحلة عدم (١٩٦٥ـ ؟).

٣) سامي عفيفي حاتم، «اقتصاديات التجارة الدولية»، ط٣، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٣٠٨.

٤) محمد صفوت قابل، «الدول النامية والعولمة»، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٢٣. السيد ولد اباه. اتجاهات العولمة اشكالات الالفية الجديدة. المركز الثقافي العربي .المغرب.٢٠٠١ .ص ٨٦.

من خلال ما سبق نقول بأن مصطلح العولمة زاد شيوعاً خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين وأصبح واسع التداول، ومن المفروض أن أي ظاهرة لها أزمنة وعصور ومراحل، وعليه لا يمكن القول بأن العولمة كانت قائمة دائما أو هي مجرد امتداد للمراحل التاريخية السابقة، وإذا كانت العولمة تعني حركة لدمج العالم فحركة دمج العالم قديمة كل القدم، وإذا كانت تشير إلى زيادة ربط العالم بروابط اقتصادية وتجارية واستثمارية فإن ربط العالم بلا حدود اقتصادية وثقافية وسياسية وبالتالي بروز نظام اقتصادي عالمي موحد ومجتمع عالمي واحد، فإن العولمة غير موجودة حتى الآن والعالم الحالي هو امتداد للعالم القديم، فلهذا لا يوجد إجماع حول ولادة العولمة كواقع اقتصادي، وربما ثقافي وسياسي معيش، وليس من السهل تحديد لحظة بروز العولمة[۞] كما أنه ليس من السهل الإجابة على الأسئلة حول متى برزت العولمة؟ وهل كانت العولمة موجودة دائما، أم ارتبطت بالتطورات التكنولوجية الراهنة ؟ وهل العولمة ظاهرة حياتية قديمة أو جديدة ؟

كل تصور من التصورات السابقة المختلفة حول تاريخ العولمة يستند إلى فهم محدد لهذه الظاهرة سواء بقدمها أو بحداثتها، لأن الدعوة لدمج العالم ليست حديثة فهي قديمة كل القدم. كما لا يمكن فهم العولمة كأنها ارتبطت بمرحلة التطورات العالمية الراهنة، فلهذا من الصعب تحديد فترة تاريخية وبروزها كحقيقة حياتية.

ويمكننا أن نقول بأن جوهر العولمة يكمن في ما يلي:

- انتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة للجميع.
- زيادة التقارب والتشابه بين المجتمعات و المؤسسات والجماعات.
- إزالة الحواجز و الحدود بين الشعوب والدول.

ثانياً: أبعاد العولمة:

١ـ البعد الثقافي:

إن كثيراً من المبدعين والعلماء الباحثين في ميادين الثقافة والإعلام والاتصال

۞) انظر عبد الخالق عبد الله، ص ص ٥٥ ـ ٦٠.

يقفون في حيرة أمام ظاهرة العولمة ولاسيما من طبيعة ثمار عولمة الثقافة، لأن الأمر لم يعد يتعلق بعولمة الثقافة، أي بجعل الثقافة الإنسانية عالمية مثل عولمة علوم الطبيعة والهندسة والطب وكل شؤون الحياة الإنسانية، وإنما بثقافة العولمة التي باتت تعبر عن سياسة الأمر الواقع ، فبوسائل حديثة جد متطورة لاسيما وسائل الإعلام القوية المؤثرة تمكنت من فرض ثقافة جديدة مختلفة تماما عما ألفناه في حياتنا السابقة في القرن العشرين، لأن الثقافة التي تملك وسائل الاتصال القوية ووسائل صناعة الثقافة والرقابة عليها هي التي أخذت تهيمن اليوم عن طريق القنوات الفضائية والانترنيت، مما يؤدي إلى غلبة نماذج معينة من القيم الأخلاقية و أنماط معينة من السلوك والذوق، إن الكلمة المؤثرة قديما فقدت الكثير من تأثيراتها اليوم، وحلت محلها الصورة التي لا يقف حاجز اللغة أمام تأثيرها، فالذي لا يفهم اللغات الأجنبية يكتفي بالصورة المعبرة[1].

وحتى نتمكن من الإحاطة بشكل جيد بالبعد الثقافي للعولمة نرى أنه من الضروري التطرق لماهية ومفهوم الثقافة حيث نرى بأنها مجموع جوانب الفضاء التواصلي البشري، أي إدراك البشر لواقعهم والدلالة التي يسندونها له والمشاريع التي يتبنونها لتغييره وتحريره، دون تمييز أو حصر، وتتنوع الثقافة إلى «ثقافة عالمة» تستند لمعايير الكتابة وأساليب النقل التربوي و«ثقافة شفهية» هي العمق الشعبي لتقاليد المجتمع الفكرية والعقائدية والسلوكية[2]، وبعبارة أخرى يمكننا القول بأن الثقافة امتداد لتأريخ وإرث حضاري وإنساني ولكن لو أردنا التمسك بهذه الثقافة التي رست على أسس علمية وتاريخية وتطورت موضوعياً كما هو الحال منذ أن نشأت الثقافة والفن فطريا حتى السريالية، لقيل إننا ماضويون عفا علينا الزمن وغفا . فثمة جديد يتفاعل مع روح الشباب وروح العصر ونحن بعيدون عنه وغير قادرين على استيعابه[3]، لاسيما وأن هناك العديد من المنابر والرموز الثقافية

١) ممدوح محمود منصور: العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سبق ذكره.
٢) قاسم حول ، عولمة الثقافة وثقافة العولمة ، الجزيرة الثقفية ، العدد ٢٥٣ ، ٢٠٠٨/٠٦/٢٦
٣) مبروك رايس، العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي، مرجع سبق ذكره.

المحلية والإقليمية والعالمية يروجون للعولمة الثقافية ويفكون رموزها ، وتعقد بصددها المؤتمرات والندوات واللقاءات التلفزيونية المباشرة بل وصل الأمر حتى إلى كتابة النظريات والبحوث العلمية وبالتالي فهي سياسة واضحة لم تعد تقبل التأويل، إن حالة ثقافية من حالات الأمر الواقع ينبغي استقبالها أولا وقبولها ثانيا وممارستها أخيراً .

«إن الثقافة هي السلاح الذي أخذ تجار العولمة يستخدمونه لامتصاص ثروات الشعوب لان تكريس القيم الثقافية الوافدة على شعوب العالم يسهم إلى حد كبير في تسويق منتجاتهم وعلى العكس من ذلك فإن تسويق المنتجات الاقتصادية لشركاتهم ساهم بشكل كبير في نشر قيم وأخلاقيات العولمة. إن نشر ثقافة الاستهلاك والوجبات السريعة يحول البشر إلى قطيع لا يفكر ويلهث وراء بطنه ولهوه وأخر موضات الأزياء والروك، وكما قال أحدهم فإننا في ظل العولمة يراد لنا أن نأكل ونلبس ونفكر كما يفكرون هم، لذلك أصبح وجود محلات الماكدونالد هي رمز لانفتاح أي بلد وتقدمه. إن الانفتاح الثقافي أصبح مرادفا لعولمة الجنس ونشر الإباحية بلا قيود في أرجاء العالم عبر شبكات الفضاء والإنترنت، كما إن البغاء أصبح معولماً له انتشاره الجغرافي بلا حدود بعد أن كان محدوداً ومنعزلاً»[1] .

إن الإعلام المدموج الذي أخذ يتحد بقوة لفرض قيمه ونفوذه هو أهم إرهاصات العولمة، فقد تحول الأعلام إلى أداة محتكرة بيد مجموعة من الأشخاص يرسمون الحدث قبل أن يقع ويخلقون القيم والأخلاقيات التي تتناسب مع مصالحهم[2] ولقد أكد ذلك الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الآن حين قال بعد انتهاء حرب الخليج الثانية (إن القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الأمريكي)[3] .

---

١) مبروك رايس ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠

٢) مرتضى معاش. العولمة رؤى ومخاطر. مجلة النبأ. العدد ٣٥ التاريخ ٢٠٠٤/٠٧/١٨ انترنات موقع mortada@annabaa.org

٣) نقلا عن. مصطفى العبد الله الكفري. الاقتصاد السياسي والعولمة. مجلة الحوار المتمدن العدد : ٨٦٩ – ٢٠٠٤/٠٦/١٩

وأخيراً يمكننا أن نقول بأن العولمة الثقافية تهدف إلى نزع الخصوصية الفردية ومحو الهوية الذاتية والقضاء على التعددية الثقافية وحق التنوع الثقافي وصهر الثقافة العالمة في ثقافة واحدة، وتحطيم كل الثوابت الدينية والفكرية والأخلاقية للوصول إلى بناء إنسان هامشي يذوب في بحر المادية لان أنصار العولمة لا يعترفون بالهوية الشخصية سواء هوية الفرد الواحد أو المجتمع الواحد أو الدولة الواحدة.

٢ـ البعد الاجتماعي:

إن العولمة تهدف إلى جعل العالم قرية كونية صغيرة، ولهذا فإنها تعمل على دفع التقارب والانسجام والالتقاء بين المجتمعات والتفاعل والتآلف بين الحضارات والمتتبع للتاريخ يلاحظ أن القوى الاجتماعية مرت بمراحل عديدة بدءاً بالأسرة ومروراً بالقبيلة والتجمعات القومية والدولية وفي النهاية إقامة مجتمع إنساني موحد تسوده العدالة والمساواة وحرية التنقل والتعبير والنشر (ما تبشرنا به العولمة)، إلا أن الحقيقة والواقع يجعل الدولة مضطرة إلى تقليص برامج الرعاية الاجتماعية ودعم الفقراء والمعوزين وإلغاء التأمين على الطبقات الدنيا والفئات الأكثر تعرضا للمخاطر أو الاضطلاع بالأشغال العامة ولقد استطاعت أسواق المال العالمية محاربة الاشتراكية الديمقراطية، وتمكنت من القضاء عليها (المقصود بالاشتراكية الديمقراطية هو التوليف بين عمالة ممولة بالعجز في الميزانية مع دولة رعاية اجتماعية شاملة و سياسات ضريبية تقوم على العدالة، و قد استمر الأخذ بالاشتراكية الديمقراطية في بريطانيا حتى أواخر السبعينات، ومارست السويد هذه السياسة حتى أوائل التسعينات)[1].

ولقد جاء في مقال أعده وترجمه الدكتور إبراهيم استمبولي بعنوان العولمة ماذا تعني نشر بجريدة البرافدا بتاريخ ١٧/٠١/٢٠٠٤م ما يلي[2]: ومهما نظّر العولميون ـ الأمميون الحاليون فإن العولمة تسبب فرزاً عميقاً في المجتمع وفق درجة التملك. أما المجتمع الديموقراطي، خصوصاً في بلدان الاشتراكية سابقاً، فلم يعد له

١) ضياء مجيد الموسوي. العولمة و اقتصاد السوق الحرة. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر ص ٤٠.
٢) إبراهيم استمبولي العولمة ماذا تعني. جريدة البرافدا ١٧/٠١/٢٠٠٤. انترنات ١٨/٠٧/٠٤ (بتصرف)

وجود بعد أن انقسمت تلك المجتمعات إلى «سوبر أغنياء» ، وفقراء بالمعنى البسيط والدقيق للكلمة. وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية ـ قلعة العولمة ـ فقد انخفضت أجرة العمل حوالي ١٠٪ من قيمتها الفعلية خلال العشر سنوات الأخيرة. هذا ما يعلنه صراحة معارضو العولمة في أمريكا ، بينما ينكرونه ويتسترون عليه خبراء الاقتصاد ـ العباقرة في روسيا ـ أصحاب التوجه الغربي ، ومن خصوصيات العولمة الحالية هو حصول تبدلات بنيوية في سوق الاستهلاك في البلدان الغربية المتطورة اقتصادياً . ذلك إن البضائع والخدمات التي كانت متوفرة للأغنياء فقط في السابق كانت تدريجياً تصبح في متناول الطبقة الوسطى. أما الآن يجري تناقص فعلي في الموارد والخدمات ذات الطابع الشعبي الواسع. بينما النخبة تسبح في سوق السلع الفخمة و العجائبية. و هذا يحصل ليس لان المواطن الأمريكي قد أصبح مؤخّراً في مصاف الأثرياء . وهنا قد يتبادر للذهن سؤال عن العلاقة بين العولمة وبين انخفاض مستوى معيشة الأمريكي أو الروسي أو الألماني. الجواب بسيط للغاية. عندما يتحول رأس المال الوطني ، في مثالنا الأمريكي أو الروسي أو الألماني ، إلى رأس مال عابر للحدود ، حينها فإنه يفقد بقايا ما يسمى «الوطنية» ؛ ذلك أن الشركات الفوق ـ قومية ، الأمريكية وغيرها ، وبعد أن تتحرر من انتمائها لأية دولة ، تبني مصانعها ومؤسساتها أينما يحلو لها بمجرد أن تتوفر اليد العاملة والمواد الخام الرخيصة. بالتالي فإن الأمريكيين وغيرهم ، الذين اعتادوا على أجور عمل ممتازة لقاء أعمالهم الرفيعة ، سيفقدون أماكن العمل وبعدها الأجور العالية. كما أنه ، وهذا هو الأهم ، لن يعود هناك مفهوم «خيانة الوطن» بالنسبة لذلك «المواطن العولمي» ، طالما أن مفهوم الوطن بحدوده المعروفة سابقاً لم يعد له وجود بالنسبة لذاك «المواطن المعولم» . بل ينشأ لديه مفهوم جديد هو «البيت» الذي يبنيه أو يشتريه حيث يجد الراحة فيه في لحظة ما .

وبالرغم من تقلص مهام الدولة و انتشار وتفشي البطالة وتقليل برامج الرعاية الاجتماعية ، إلا أنه في نظام العولمة يزداد الاهتمام بمختلف النشاطات الإبداعية للفرد خاصة في جوانبها الفكرية ، وبروز مجتمعات المعلومات و الفكر ،

بالاضافة إلى تنامي الاهتمام بالبحوث و التطوير سعياً إلى إقامة نظام أكثر يسراً وأكثر إشباعاً للحاجات وأفضل من حيث ظروف المعيشة والمشاركة والإدارة الذاتية[1].

٣ـ البعد الاقتصادي:

يعتبر المجال الاقتصادي من أهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحاً وأبرزها أثراً وهدفاً، وللتركيز في هذا المجال للعولمة، فإنه يجب التنويه في بداية الأمر إلى اتجاه العولمة إلى تحويل الكرة الأرضية إلى منطقة اقتصادية تختفي فيها الحواجز والقيود، بمعنى اندماج الاقتصاديات العالمية ضمن نطاق النظام الاقتصادي الواحد، ونلاحظ أن أهم وأبرز ما يتميز به الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن هو حركة السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الإقليمية ويمثل النظام الاقتصادي المعاصر مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد العالمي ويتسم أيضا بكونه نظاماً دولياً أكثر تكاملاً واندماجاً، والملاحظ أنه تكاد تستبد العولمة الاقتصادية لتنفرد وحدها بمصطلح العولمة، فلا يسبق من كلمة العولمة في تصور كثير من الناس إلا العولمة الاقتصادية وذلك لأن الظاهرة الاقتصادية تدخل في حياة البشر من جوانبها المادية، فهي خبزهم، وهي عملهم الذي يحقق ذواتهم، وهي أمنهم في الحاضر والمستقبل القريب والبعيد ولكن لا يمكن اختزال العولمة في الظاهرة الاقتصادية وآثارها.

يرى الاقتصادي المعروف الدكتور رمزي زكي[2] إن أهم البصمات بروزاً في الاقتصاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة هو التدويل المطرد الذي أصبح يتسم به الاقتصاد العالمي، ويظهر التدويل في نظرة أولية كبروز متعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية. بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي أو الوطني. وهذا واضح من خلال الدور المتعاظم الذي تقوم به وتقوده الشركات متعددة

١) عاطف السيد. العولمة في ميزان الفكر، فلمنج للطباعة مصر. سنة ٢٠٠٢. ص٧٢

٢) رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت ١٩٩٣.

الجنسية العملاقة التي تمتد نشاطاتها وفروعها إلى مختلف أنحاء العالم، وتسيطر على شطر كبير ومتنام في عمليات إنتاج وتمويل وتوزيع الدخل العالمي مع العلم أن هذا الدور يكون أحيانا غير مباشر وغير ظاهر، فأصبح من الممكن الآن الحديث عن مستوى اقتصادي عالمي متميز بآلياته ومشكلاته وآفاق تطوره على المستويات الوطنية، وتصبح النظرة للعالم باعتباره الوحدة الاقتصادية الأساسية. والعولمة الاقتصادية أخذت أبعادها في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية، فاستعاد النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي هيمنته وانتشاره بديناميكية جديدة مؤسسة على اقتصاد السوق والموجة الثالثة (الثورة المعلوماتية) وإدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، بحيث أصبحت هذه الاقتصاديات أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة، متخطية الحدود والقيود، مستندة إلى قوى السوق وبإشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة خليفة (الجات).

وتبدو ملامح العولمة في الاقتصاد من خلال المظاهر التالية[1]:

- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة.
- تنامي دور الشركات متعددة الجنسية (عبر القومية) وتزايد أرباحها واتساع أسواقها وتعاظم نفوذها في التجارة الدولية.
- الاقتصاد وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية (التحول إلى اقتصاد السوق).

١) محمد آدم، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية مجلة النبأ، العدد ٤٢، سنة ٢٠٠٠ مركز المدينة المنورة للعلوم والهندسة.

- تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر، التنمية المستدامة، السكان والتنمية، التنمية البشرية، التلوث وحماية البيئة، والتوجه العالمي لتنسيق عمليات معالجة هذه المشكلات والتعاون في حلها.

- تعاظم دور الثورة التقنية الثالثة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي (التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج).

- بروز ظاهرة القرية العالمية، وتقليص المسافات نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب.

- تطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم، وأثر ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات.

- تعاظم دور المعلوماتية، والإدارة، والمراقبة من إدارة نظم المعلومات.

والجدير بالملاحظة أن تجد (العولمة) جوانبها التطبيقية في كافة المجالات باستثناء ما يتعلق بانتقال قوة العمل، ففي الوقت الذي تمارس فيه المراكز الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها مختلف أنواع الضغوط لتأمين حرية انتقال السلع والخدمات والرساميل، فإننا نجدها تضع مختلف القيود والعراقيل لمنع انتقال أو هجرة قوة العمل وبخاصة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة[1].

ويشير الخبراء (كتاب فخ العولمة وكتاب فقه العولمة ودراسة قام بها المركز العربي للدراسات المستقبلية)[2] فإن عشرين بالمائة (٢٠٪) من السكان العاملين ستكفي هذا القرن للحفاظ على الاقتصاد الدولي، وأن الثمانين بالمائة من البشر هم من العاطلين الفقراء الذين يعيشون على هامش العولمة وفتاتها حيث يمثلون السكان الفائضين عن الحاجة، ولا يمكنهم إلا العيش من خلال الإحسان والتبرعات وعمل الخير.

---

١) محمد الاطرش، الغرب والعولمة ما العمل، مجلة المستقبل العربي العدد ٢٢٩، ١٩٩٨. ص١٠٦.

٢) كلمة المركز العربي للدراسات المستقبلية. حول كتاب فخ العولمة للكاتبين هانس بتر مارتن و هاراد شومان الطبعة الأولى. ألمانيا سنة ١٩٩٦ عن دار روزفلت.

وفي الأخير يمكننا القول أن كل هذا يحدث بمباركة ودعم العديد من المؤسسات الدولية أهمها :

- صندوق النقد الدولي و هو المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.
- البنك الدولي هو المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة.
- منظمة التجارة العالمية و هي المسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.

٤ـ البعد السياسي :

إن العولمة السياسية تعني عند الكثير من العلماء والمفكرين بأنها نقل لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها ، وبعبارة أخرى تصبح الدولة ليست الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي بل هناك إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق المزيد من الترابط والتداخل والاندماج الدولي.

أن فكرة تلاشي الدولة أو اختفائها هي فكرة من الأفكار الشائعة في تاريخ تطور الفكر السياسي، قال بها كارل ماركس وغيره، ولقد تصور محمد عابد الجابري في معرض تناوله لإشكالية العولمة في الوطن العربي بأن العولمة كعالم تختفي فيه الدولة والأمة والوطن، وذلك بموجب كون نظام العولمة يتجاوز في أبعاده ومضامينه ركائز الدولة ومحدداتها، فنظام العولمة بما هو دعوة لتذويب الحدود ورفع الحواجز وإحلال الخوصصة، يحجم سلطة الدولة ويسلب صلاحياتها وأدوارها الحيوية، مما يجعله يكرس بشكل صريح أطروحة نهاية الدولة، وقد عبر الجابري عن هذا الموقف بوضوح في قوله «العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن : نظام يريد رفع الحواجز والحدود أمام الشبكات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسية، وبالتالي إذابة الدول الوطنية وجعل دورها يقتصر على القيام بدور الدركي لشبكات الهيمنة العالمية[١].

١) محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، المستقبل العربي، العدد ٢٢٨ ، فبراير ١٩٩٨ ، ص١٩ .

إن المتتبع للإحداث يلاحظ بأن دور المنظمات الدولية قد همش لحساب تعظيم الهيمنة العالمية لمؤسسات الدولة الأمريكية فمجلس الأمن القومي الأمريكي يكاد أن يحل محل مجلس الأمن الدولي، والكونجرس الأمريكي الذي لم تعد تشريعاته وقفا عند حدوده الوطنية، كما هو شأن كل برلمانات الدنيا.. وأصل اختصاصاتها وإنما أخذ هذا الكونجرس يشرع للعالم بأسره فيصدر القوانين التي تصنف الدول إلى دول سافلة وأخرى طيبة وبدول إرهابية وأخرى مسالمة، ودول محاصرة وأخرى غير محاصرة. ودول يجوز فيها الاستثمار وأخرى تفرض عليها المقاطعة.. ودول تضطهد الأقليات الدينية فتستحق العقاب الأمريكي والعالمي ودول بريئة من هذا الاتهام، ودول يستحق إنسانها التمتع بحقوق الإنسان ومنها حق تقرير المصير، حتى ولو كان تعدادها أقل من مليون في تيمور الشرقية وأخرى لا يستحق إنسانها شيئاً من ذلك حتى ولو بلغ تعدادها عشرات الملايين. كما هو الحال في كشمير والفلبين وبورما والبوسنة وكوسوفا وفلسطين ولعل إصدار الكونجرس الأمريكي لقانون تحرير العراق أي قلب نظام الحكم في بلد عضو بالأمم المتحدة للأكبر دليل على ذلك.

ثالثاً: العولمة الاقتصادية:

إن المتأمل و المتتبع للأحداث و التغيرات الدولية يبدو له جليا بأن العولمة الاقتصادية تتحدد في نوعين أساسيين وهما العولمة الإنتاجية (تتمثل أساساً في عولمة التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة) والعولمة المالية.

١) العولمة الإنتاجية:

إن العولمة الإنتاجية و التطورات الجديدة في علاقات الإنتاج بسبب التطور الرهيب في المجال التكنولوجي لاسيما مجالات المعلوماتية و الاتصال والذي جعل المنشأة الإنتاجية تنتج على صعيد عالمي، بعدما كانت تبيع المنتجات وتستخرج المواد الأولية على صعيد عالمي، وفي هذا الصدد يقول الدكتور محمد محمود

الإمام[1] إنّ ثمة علاقة وطيدة بين مستوى تطور قوى الإنتاج وتنظيم المنشأة الصناعية، ودور الدولة في الاقتصاد. ففي المرحلة الأولى للنظام الرأسمالي، إبّان الثورة الصناعية وبعدها، كان حجم المنشأة الصناعية صغيراً، وكان دور الدولة ينحصر بتوحيد السوق القومية وحماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية وإرساء البنية التحتية للاقتصاد والحصول على المواد الأولية من الخارج. في المرحلة الثانية، عندما فرضت عملية تطور قوى الإنتاج نشوء الصناعات الكبيرة والثقيلة، ظهرت الاحتكارات وتحولت المنشآت الإنتاجية إلى شركات مساهمة ضخمة، ثم برزت رأسمالية دولية، حيث تتحد الدولة بالاحتكارات و نشأت دولة الرفاه التي سعت إلى توسيع أسواق الصناعة الكبيرة في الخارج من خلال الإمبريالية، وفي الداخل من خلال رفع مستوى المعيشة. أما في المرحلة الثالثة، التي بدأت في السبعينات وتبلورت في التسعينات، فإنّ عابرات القارات والقوميات من الشركات العملاقة، أصبحت تحتاج إلى «الخروج عن نطاق الحدود الجغرافية للدولة، فلم تكتف فيها بقدرتها على الالتفاف على الدولة والتملص مما يمكن أن تفرضه عليها من قيود، بل سعت إلى احتواء الدولة وتسخيرها لخدمتها، فإذا بها»[2].

٢) العولمة المالية

تعتبر العولمة ظاهرة شمولية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، إلا أن عقد التسعينيات أبرز ميلاد ما يمكن أن نسميه «العولمة المالية» والتي يرى البعض أنها أبرز تجليات ظاهرة العولمة، حيث زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين، حيث أصبح أهم جانب اليوم للعولمة هو تحول رأس المال المالي بفعل التطور التكنولوجي لاسيما في مجال الاتصال والمواصلات والمعلوماتية إلى رأس مال عابر للحدود وإلى رأس مال دولي يجني أرباحه أساساً، لا من عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع، بل من المضاربة والربا

١) محمد محمود الإمام، «العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي»، مكتبة مدبولي، مصر، ١٩٩٩، صفحة ٨٨.

٢) نفس المرجع السابق، ونفس الصفحة.

والعمليات غير الإنتاجية بوجه عام، مثل بيع وشراء الأسهم والسندات والعملات الأجنبية والعقارات والمشتقات المالية وما شابه ذلك، وهذا النوع من الاستثمارات لا يساهم بحل مشكلات البطالة والنمو الاقتصادي لأنه لا يزيد من التوظيف أو كمية السلع والخدمات، ولكنه أقرب إلى السيولة من المؤسسات الإنتاجية الصناعية والزراعية وغيرها ويدر الأرباح على المدى القصير.

٢-١- مفهوم العولمة المالية

لقد تعددت مفاهيم و تعاريف العولمة فهناك العديد من المفكرين يرون بأنها حركة رؤوس الأموال في أرجاء المعمورة و ازدياد هذه الحركة بشكل كثيف خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين هذا من جهة، ومن جهة أخرى هي عبارة عن حزمة من القوانين والتكنولوجيا والشركات العملاقة التي تدير وتسهل وتعيد إنتاج العصب المركزي للنظام العالمي الجديد ، أي رأس المال المالي الدولي وتشكل عولمة المنشأة الإنتاجية في جانب منها النتيجة المباشرة لحركية رأس المال المتزايد ، على الرغم من إن الاستثمار في المنشآت الإنتاجية يمثل الجانب الثانوي من حركة رؤوس الأموال المعولمة، وهي تتمثل في وجهة نظر Harris[١] في الاهتمام بصفة عامة بزيادة تدويل الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات، كما تتمثل في التطورات التي لها تأثير عميق على موضوع الاقتصاد ككل والاقتصاد الدولي بشكل خاص، وبالتالي فإن العولمة المالية «هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم اخذ يتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية»[٢]، وعلى ضوء ما سبق ذكره يتضح لنا جليا بأن العولمة المالية تعني فتح الأسواق المالية المحلية و ربطها بالأسواق العالمية من خلال إلغاء القيود على رؤوس الأموال والتي أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية التي أصبحت أكثر ارتباطاً وتكاملاً. وأصبح الفرق بين السوق

١) صالح مفتاح. العولمة المالية. مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة. جوان ٢٠٠٢. العدد ٠٢. ص٢١٦.
٢) المرجع سابق.

المحلي والعالمي قد أزيل وأصبح الكلام عن سوق عالمي واحد ومقاييس عالمية واحدة، كما يذهب البعض إلى أنه يمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما[1].

المؤشر الأول:

يتمثل في تطور حجم المبادلات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول الصناعية المتقدمة، وتشير الإحصائيات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من ١٠٪ من الناتج المحلي في هذه الدول سنة ١٩٨٠، بينما وصلت إلى ١٠٠٪ سنة ١٩٩٦في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإلى ما يزيد عن ٢٠٠٪ في فرنسا وكندا وإيطاليا في نفس العام أما الآن فلقد تضاعفت هذه النسب عشرات المرات.

المؤشر الثاني:

ويتعلق بتطور تداول النقد الأجنبي أي حجم التداول في أسواق رأس المال على الصعيد العالمي حيث أصبح من الممكن بفضل تطور التجارة الإلكترونية نقل مقادير هائلة من الأموال إلى أنحاء العالم وبسرعة قياسية، وفي هذا الصدد يقول الدكتور ضياء مجيد الموسوي - في كتابه العولمة واقتصاد السوق الحرة -[2] «ففي الأيام الاعتيادية ينقل عبر أسواق المال العالمية ٣ر١ تريليون دولار في اليوم الواحد، في حين إن مجموعة قيمة الصادرات العالمية في السنة الواحدة تبلغ ثلاثة ترليونات دولار فقط، وبعبارة أخرى إن مقدار ما ينقل عبر أسواق رأس المال في ما يزيد قليلا عن يومين يعادل قيمة ما ينقل في اقتصاد العالم بجمله في غضون سنة»[3].

٢-٢- مراحل العولمة المالية:

إذا كانت العولمة الاقتصادية جذور تمتد إلى القرن الخامس عشر حسب

١) نقلاً عن سميرة عطوي. العولمة وأثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي. الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري: واقع وافاق أيام ٠٥ و٠٦ نوفمبر ٢٠٠١. جامعة ٠٨ ماي١٩٤٥ قالمة ص ٩٣

٢، ٣) د. ضياء مجيد الموسوي - العولمة واقتصاد السوق الحرة - الصادر عن ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ٢٠٠٤ ص٣٥

العديد من الدراسات ومنها نموذج رونالد روبستون، ومع زيادة تبادل السلع بين الدول آنذاك فإن العولمة المالية حديثة النشأة نسبياً وقد مرت بالمراحل التالية:

أ ـ مرحلة التمويل غير المباشر

تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- تعايش الأنظمة النقدية و المالية و الوطنية المنقولة بصورة مستقلة.
- ظهور وتوسع أسواق الأورو ودولار بدءا من لندن ثم بقية الدول الأوربية.
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية أي تمويل بواسطة بنكية أو التمويل غير المباشر.
- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب المضاربة على المعاملات القوية ـ الجنيه الإسترليني والدولار ـ وذلك مع نهاية الستينات.

وكنتيجة لتطبيق أسعار الصرف المعموم دخل في حالة من عدم الاستقرار النقدي بسبب التقلبات في أسعار العملات أثناء إجراء التسويات الدولية و بذلك دخلت أسوق الصرف دوامة العولمة المالية.

- إدماج البترودلارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول و تجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول فاقت احتياجاتها من التمويل فمثلا سجلت دول الخليج العربي فائضا قدره ٣٦٠ مليار دولار خلال سنوات ١٩٧٤ـ ١٩٨١ مما زاد في نسبة الادخار العالمي وظهور القروض البنكية المشتركة.
- انتشار البنوك الأمريكية في معظم أنحاء العالم.
- بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.
- ارتفاع العجز في موازين المدفوعات للدول المتقدمة.

ب- مرحلة التحرر المالي:

تميزت هذه المرحلة بالتحرر في الحياة الاقتصادية و المالية على المستويين الوطني والعالمي وامتدت من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ وتميزت بما يلي:

المرور إلى مالية السوق أو اقتصاد السوق المالية على غرار اقتصاد السوق صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية و النقدية الوطنية ببعضها البعض وتحرير القطاع المالي.

رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة الأمركية إلى بريطانيا وبذلك رفعت كافة الحواجز في وجهها دخولاً وخروجا ، اعتبرت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي.

توسيع وتعميق الإيداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي، وتوسع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في الادخار وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة.

ج- مرحلة ضم الأسواق المالية:

تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من أوائل التسعينات وربطها بالأسواق المالية العالمية وتم ذلك بربطها بشيكات الاتصال و تسجيل أدوات مالية أجنبية فيها الشيء الذي زاد من تدفق رؤوس الأموال نحوها.
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية و التي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف المليارات من الدولارات وتسببت في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات.
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة و ذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة و ربطها بشبكات التعامل العالمية، حيث أصبح بإمكان المستثمر الياباني شراء الأدوات المالية التي يرغب في الاستثمار فيها من الولايات المتحدة الأمريكية.
- زيادة حجم التعامل في سوق الصرف.
- تحرير أسواق المواد الأولية و زيادة دعم التعامل فيها.

- زيادة كبيرة في عدد وحجم التعامل في الأدوات المالية المشتقة.
- توسيع التمويل المباشر باللجوء إلى الأسواق المالية وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية.

٢-٣- النظام المالي الدولي الجديد.

نستطيع القول بأن النظام المالي الدولي الجديد يدخل ضمن العولمة المالية وبالتالي أصبح يتميز بثلاثة عوامل رئيسية وهي: عدم وجود وساطة مالية، عدم وجود حدود ما بين مختلف أقسام الأسواق، عدم وجود قوانين.

أ - عدم وجود الوساطة المالية: يتميز النظام المالي الدولي الجديد بعدم وجود وساطة مالية و ذلك بفضل الأوراق المالية ولقد غيرت البنوك وسائل إقراضها حيث لم تعد تقرض الأموال مباشرة لأنه تبين خاصة بعد سنوات ١٩٨٢ و١٩٨٣ أن المقترضين غير أوفياء بتسديد ديونهم وخاصة ديون الدول في طريق النمو وفضلت البنوك بأن تتدخل كالخواص، وصناديق التقاعد ...الخ، وبالتالي يتحصل المقترضون على الأموال الأزمة ليس بالاقتراض المباشر من البنوك و لكن من خلال إصدار أصول مالية مباشرة في السوق المالية الدولية كطرح الأورو وسندات وبذلك أصبح عمل البنوك أو الوساطة المالية، تتدخل فقط في توظيف هذه الأوراق المالية بقرب المستثمرين الآخرين وذلك تجنبا لمخاطر عدم الوفاء بالتسديد[١].

ب - عدم وجود حدود للأسواق المالية: يتميز أيضا النظام المالي الدولي الجديد في محو الحدود بين جميع أنواع الأسواق كالسوق النقدي قصير الأجل والسوق المالي للأموال طويلة الأجل وكذلك سوق الصرف أصبح سوقاً واحداً لتبادل العملات فيما بينها والأسواق الأنبية والأسواق العاجلة.

وهدف المستثمرين هو تحقيق أعلى مردودية وذلك بالانتقال من أصل مالي إلى أصل آخر أو من عملة معينة إلى أخرى أو من سند بالفرنك الفرنسي إلى سند بالدولار...الخ.

١) لبصايرة مريم، محاضرات في اقتصاد المالية الدولية، قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة، ٢٠٠٣.

وبالتالي أصبحت هذه الأسواق الخاصة تابعة للسوق المالي الدولي الذي يتميز بـ«ليس للسوق المالي الدولي مكان معين له حيث أصبحت اليوم معظم المساحات المالية متصلة فيما بينها بفرض شبكات الاتصال الحديثة» .

ج - عدم وجود قوانين : إن محو القوانين ميزة من ميزات النظام المالي الدولي الجديد فلقد قامت السلطات النقدية لأهم الدول الصناعية بإلغاء القوانين تسهيلا للعمليات الانتقال الدولي لرأس المال، كما أنه تم حل الأنظمة الدولية لمراقبة الصرف في أوروبا مع إنشاء سوق وحيدة لرؤوس الأموال سنة ١٩٩٠ و ترجع هذه الميزة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي خلقت أدوات مالية جديدة كالحسابات الحالية التي ألغت التميز بين الحسابات الآجلة والحسابات العاجلة حيث يسمح هذا النوع الجديد من الحساب لأصحاب الحسابات لأجل السحب من أموالهم شرط أن يبقى أدنى رصيد .

إن تجديد الأصول المالية والسياسة النقدية الأمريكية الجديدة قد أثرت على سوق رؤوس الأموال الدولي كما أن التغير في معدلات الفائدة والتذبذب في أسعار الصرف حتم وجود أدوات مالية جديدة تسمح بإدارة وتسيير هذه الإختلالات كالخيارات والمبادلات والعقود المستقبلية وسمحت هذه الأدوات الجديدة كذلك بالانتقال من قسم في السوق المالي إلى قسم أخر أو الانتقال من عملة صعبة إلى عملة صعبة أخرى.

إن هذا التطور في النظام المالي الدولي قد سمح أيضا بتطور ظاهرة العولمة المالية وهذا ما سنحاول الإلمام به في المبحث الثاني وندرس العوامل المساعدة على تطور العولمة المالية والوضع الاقتصادي الراهن بظهور التكتلات الإقليمية.

٢-٤- العوامل المفسرة و المؤدية للعولمة المالية

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى ظهور العولمة المالية و لعل من أهمها :

- صعود الرأسمالية المالية.
- بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال.

- ظهور الأدوات المالية الجديدة.
- أثر سياسات الانفتاح المالي.
- ظهور الابتكارات المالية.
- تأثير التحرير المحلي والدولي برؤوس الأموال.
- نمو سوق السندات.
- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية والمصرفية.
- خوصصة الأنشطة المالية.

- صعود الرأسمالية المالية: ونعني به الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية، ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات ورموز البورصات العالمية (داوجونز، ناسدك، نيكاي، داكس، كيك٤٠) والتي تؤدي إلى نقل الثروة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية.

- بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال: بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال والباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها فراحت تبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي لتدر مردودا أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.

- ظهور الأدوات المالية الجديدة: تكرست العولمة المالية بنمو الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت المستثمرين مثل المبادلات الخيارات والمستقبليات، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية وهي الأسهم والسندات.

- التقدم التكنولوجي: يتكامل هذا العامل مع سابقه في الدور الذي تلعبه شبكات الاتصال ونقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي نشهده

اليوم، في ربط الأسواق المالية العالمية مما يسمح للمستثمرين بالفعل ورد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية وفورية.

- أثر سياسات الانفتاح المالي: ارتبطت زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها بين سوق وآخر بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي والخارجي.

ويمكننا أن نورد أهم عوامل تطور العولمة المالية[1]:

ا- إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال: تم إزالة القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجاري للدول الأوربية سنة ١٩٥٨، و بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية قامت بإتخاذ الخطوات المتعاقبة بإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال سنة ١٩٥٩ ثم تبعت الدول الأخرى هذا النظام و هكذا تضاعف عدد الدول التي عمدت إلى إلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال وقد أدى هذا التعامل إلى إندماج الأسواق المالية، حيث أصبح أداء بعض أحوال الدول النامية أكثر جاذبية من الاقتصاديات المتقدمة وخاصة من حيث تنويع المحفظة المالية للمستثمرين.

إن هذه الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية، لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات ورموز البورصات العالمية (داوجونز - نيكاي - داكس - ناسداك - كيك ٤٠) والتي تؤدي الى نقل الثروة العينية من يد مستثمر إلى آخر سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية هذه الحركة الدائمة لرؤوس الأموال التي تبحث عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الموارد الادخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها على الصعيد الدولي حيث يتم إنتقال رؤوس الأموال عبر قناتين هما: الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر.

---

١) وردت في موضوع العولمة المالية للدكتور صالح مفتاح الصادر في مجلة العلوم الإنسانية لجامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠٠٢ العدد الثاني، ص ٢١٦

- الاستثمار المباشر: هو مؤشر لعملية إنتاجية تقوم بها شركات خارج بلادها ومع كونها رأسمالا فهي ليست كل رأس المال المستثمر في العملية الإنتاجية التي تنشأ عن تلك الاستثمارات لأنها قد تكون شراكة مع منتج محلي أو مدعومة بقروض محلية، لكنها غالبا عما تكون بمبادرة و إدارة أبنية و مع الاستثمار المباشر يقل كثيراً عن التجارة الخارجية، إلا أن النشاط الاقتصادي المباشر أو قيمة المضافة التي يتسبب فيها الاستثمار أكبر قيمة الاستثمار الأصلية مثلما نجد رأس مال الشركة يمثل عادة نسبة قليلة من المبيعات عند النظر إلى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أنه تضاعف وقفز بمعدلات هائلة، ففي سنة ١٩٧١م كانت الاستثمارات المباشرة تقدر بـ ١٠ بلايين دولار و وصلت إلى ١٧٣,٣ بليون عام ١٩٩٣، و هو مؤشر قوي على حركة العولمة الحادثة، حيث يقول Drecken من أن ثالث أهم تغير في الاقتصاد الدولي هو بروز حركة رأس المال بين الدول كعجلة محركة للاقتصاد الدولي في مكان التجارة الخارجية.

الاستثمار غير المباشر: نجد بروز التدفقات المالية كقوة محركة للاقتصاد وأصبح سوق المال العالمي ليس سوق عملات فحسب فهناك أسواق السندات والقروض وأسواق الأسهم والتي زاد إنفتاحها على بعضها، وارتفعت قيمة الإصدارات في هذه الأسواق الأمر الذي جعل الجانب المالي فعل حركة العولمة المالية بدرجة تفوق بكثير جانب الاقتصاد الحقيقي.

ب- التطور الصناعي في بعض الدول النامية و اندماجها في السوق المالي:

يعتبر النمو الذي حققته بعض الدول النامية في الفترة الأخيرة أحد أهم أسباب العولمة نظرا لزيادة نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي، حيث إرتفع نصيب دول شرق آسيا في الفترة (١٩٦٥-١٩٨٨) من الناتج المحلي الإجمالي للعالم من ٢٪ إلى ٥٪ ومن الناتج الصناعي العالمي من ١٠٪ إلى ٢٣٪ وزاد نصيب القطاع سنة ١٩٦٥ إلى ٣٤٪ عام ١٩٨٨م.

ج ـ تطور أسواق عملات الأوراق الدولية :

يشير مصطلح سوق عملات الأورو إلى سوق العملات المقومة بعملات دول معينة ولكنها تودع خارج حدودها الوطنية و تتمتع هذه الأسواق خاصة سوق الأورو دولار بالحرية وعدم خضوعها للقيود التي تفرضها السلطات النقدية الوطنية، فمثلا عند إيداع مقيم أمريكي أمواله بالدولار في أحد البنوك الأوربية فإن هذه الودائع تعتبر عملات الأورو ويطلق على هذه العملة بالأورو دولار وتطورت هذه الأسواق بفعل عدة عوامل :

إعلان معظم الدول الأوربية قابلية عملاتها للتحويل.

إيداع الأرصدة بالدولار للدول الشيوعية وخاصة الاتحاد السوفيتي بالبنوك الأوربية خاصة بنوك لندن وذلك بسبب سيطرة الحرب الباردة على العلاقات الاقتصادية.

اضطراب ميزان المدفوعات الأمريكي وفرض بعض القيود النقدية داخل الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وضع حدود قصوى لأسعار الفائدة على الودائع بالدولار ولمنع خروج رؤوس الأموال لجأت السلطات الأمريكية إلى فرض رسم على قرض غير المقيمين وهذا من شأنه ساهم في تحويل الطلب على التمويل بالدولار من السوق الأمريكية إلى السوق الأوربية، وفيما يخص عرض الدولار في السوق الأوروبية فيكون من قبل المؤسسات والشركات الأمريكية بمعدلات فائدة متدنية من جهة ومن المصارف المركزية في البلدان الأخرى التي توظف إحتياطاتها من الدولار في هذه السوق من جهة أخرى، أما بالنسبة للطلب على الدولارات فيكون من الشركات متعددة الجنسيات أو من الدول الراغبة في تمويل عجوزها و يأتي أيضا من الشركات الوطنية العاملة بضمان من الجهات الوصية مثل مؤسسة كهرباء فرنسا.

إرتفاع أسعار البترول في بداية السبعينات وتكون الفوائض المالية الدولارية للدول المصدرة للنفط، والتي تم إيداعها في المراكز المالية الرئيسية بأوربا.

عدم وجود أية قيود تنظيمية أو رقابية على المعاملات التي تتم في هذه الأسواق لا من جانب المصرف المركزي الأمريكي ولا من جانب المصارف المركزية الأوربية مما أدى إلى إنخفاض تكلفة الإقتراض في هذه الأسواق، وقامت البنوك التي تتلقى ودائع الأورو دولار بمنح قروض للدول النامية خاصة دول أمريكا اللاتينية.

د ـ تطور أسواق السندات الدولية:

شغل سوق السندات الدولية مكانة هامة خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت إصداراته سنة ١٩٩٢ إلى ٢٧٥ مليار دولار و هي تمثل في هذه الفترة أحد أهم التوظيفات الاستثمارية طويلة الأجل ذلك لمساهمتها في إعادة توزيع المدخرات المتوفرة عالميا على جميع مختلف المقترضين في جميع أنحاء العالم و أصبحت هذه الأسواق جزء لا يتجزأ من عمليات التمويل الدولي مما ساعد على نشأة سوق رأس المال طويل الأجل، ويضم سوق السندات الدولية قسمين هما:

السندات الأجنبية: هي سندات صادرة من طرف مقترضين غير مقيمين وفي السوق المحلية و بعملة البلد التي تم فيها الإصدار، أو هي سندات تصدرها جهات مقترضة تنتمي لدولة معينة خارج حدود دولتها، ويخضع هذا النوع من الإصدار إلى الإجراءات المستعملة في البلد المصدر كما أن المقترض يخضع إلى قوانين السوق المحلي.

مثلاً: شركة أمريكية تحرر سندات وتقوم ببيعها والإكتتاب فيها في أسواق رأس المال اليابانية.

الأورو سندات: هي سندات تصدرها جهات مقترضة تنتمي لدولة معينة خارج حدود دولتها وفي أسواق رأس المال الدولة الأخرى وبعملة غير عملة الدولة التي تم فيها طرح هذه السندات للإكتساب، مثلا مؤسسة يابانية تقوم بإصدار سندات محررة بالدولار الأمريكي وتكتسب فيها في أسواق رأس المال في باريس.

هـ ـ الإبتكارات الحديثة ـ تطور وسائل الوقاية من المخاطر ـ:

فمن ناحية الأوراق المالية ظهرت الأسهم الممتازة و التي يقرر لها بعض

الإمتيازات في الأرباح و التصويت أو نتائج التصفية كما وجدت أنواع مختلفة من الأسهم الممتازة :

أسهم ممتازة مجمعة الأرباح و غير مجمعة الأرباح .

أسهم ممتازة مشاركة في الأرباح و غير مشاركة في الأرباح .

الأسهم الممتازة ذات العائد المعتدل .

الأسهم الممتازة ذات العائد المعتدل من خلال المزاد .

كما ظهرت أنواع جديدة من السندات مثل :

السندات ذات العائد المتغير .

السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية .

السندات القابلة للاستهلاك قبل ميعاد الإستحقاق .

السندات الصفرية .

كما عرفت السنوات الأخيرة ظهور العديد من الأدوات المالية التي تمنح مستحقيها حق بيع وشراء الأسهم والعملات الأجنبية بسعر متفق عليه أو حق إجراء تسويات نقدية عندما تحدث تغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات ولذلك يتم استخدام أنواع من المشتقات المالية أهمها :

الخيارات : عقد خيار هو اتفاق التعامل في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر محدد ، و يمنح خيار شراء أو بيع للبائع الحق في شراء أو بيع الأسهم في أوراق معينة بسعر محدد خلال وقت محدد و يكون تنفيذ العقد اختيارياً .

العقود المستقبلية : هي عقود قانونية ملزمة تنص على التبادل يكون في المستقبل للأصول المالية (السندات ـ الأسهم) بين البائع والمشتري، وبالتالي فهي سوق عقود مستقبلية للأسهم والسندات من خلال إتفاقات يتم تنفيذها لاحقا تعطي لحاملها الحق في شراء أو بيع كمية محددة من الأدوات المالية بسعر محدد في وقت إبرام العقد .

المقايضات: هي إتفاق بين طرفين أو أكثر على تبادل تدفقات نقدية في تاريخ معين وهي المبادلات التي يتبادل طرفها مدفوعات الفائدة الخاصة بكل منها والمحسوبة بناءً على معدلات الفائدة المتغيرة أو الثابتة أو يكون التبادل لمدفوعات خدمة الديون بكل منها والمقومة بعملات مختلفة، و هذه التقنية تسمح للمدينين من تغير العملة المقوم بها الدين أو طريقة السداد . كما تجمع عملية مبادلة العملات بين الشراء الفوري لعملة ما وبيعها آجلا في نفس الوقت أو العكس، أي تتضمن هذه العملة تحرير لعقدين مختلفين و يفصل بينهما فترة زمنية[١] .

و ـ التطور التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصال

شهد العالم في الفترة الأخيرة ثورة تكنولوجية ونتج عنها تطور كبير في عالم الإتصالات والإعلام الآلي، كل هذا ساعد على تطوير وإندماج الأسواق المالية الدولية لتصبح سوق عالمية واحدة، كذلك الإنخفاض في تكاليف النقل و الإتصال وظهور الفاكس وشيكات الكمبيوتر ساهم في التغلب على الصعوبات بين الدول فيما بينها فأصبح بإمكان ملايين الدولارات أن تتجاوز الحدود بين الدول دون أي صعوبة وهذا ما أدى إلى الرفع من سيولة الأسواق المالية وسهولة الحصول على رؤوس الأموال.

٢ـ٥ـ العولمة المالية. المزايا والمخاطر

٢ـ٥ـ١ مزايا العولمة المالية:

إن أنصار العولمة المالية يرون أنها تحقق جملة من المزايا يمكن إجمالها في النقاط التالية[٢]:

أ ـ بالنسبة للدول النامية:

- يمكّن الانفتاح المالي الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية

١) صالح مفتاح الصادر. العولمة المالية. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠٠٢ العدد الثاني، ص٢١٦

٢) مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ت، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٥٤ .

للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحلية، أي قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية، مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.

- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستثمارات الحافظة المالية بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية وبالتالي من الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.
- تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.
- تؤدي إجراءات تحرير وتحديث النظام المصرفي والمالي وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص إلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- تساعد الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجيا.

ب ـ بالنسبة للدول المتقدمة:

- تسمح العولمة المالية للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال (وهي في الغالب الدول الصناعية الكبرى) بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة وتوفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال وتنويعا ضد كثير من المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكيم بين الأسواق المختلفة.

٢ـ٥ـ٢ مخاطر العولمة المالية:

لقد أثبتت تجارب عقد التسعينيات أن العولمة المالية بالنسبة للدول النامية كثيرا ما أدت إلى حدوث أزمات وصدمات مالية مكلفة (المكسيك والنمور الآسيوية والبرازيل وروسيا ..). ويمكن إيجاز مخاطر العولمة المالية في النقاط التالية[1]:

- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية (خصوصا قصيرة الأجل مثل استثمارات الحافظة المالية).
- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة.

١) المرجع السابق.

- مخاطر هروب الأموال الوطنية.
- مخاطر دخول الأموال القذرة (غسل الأموال).
- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية.
- إن تدفق رأس المال الأجنبي للاستثمار في الأوراق المالية يسهم بالبحث عن المضاربة وتحقيق الأرباح وليس تحقيق النمو لهذه البلدان.
- إن صادرات الدول النامية تعتمد عن المنتوج الواحد في حين أن هناك اندماج بين سوق الأوراق المالية و سوق الصرف الأجنبي فإن هذا سيلحق أضرار عليها عند حدوث أي خلل أو أزمة داخلية أو خارجية.

عولمة المديونية الخارجية: لقد بدأت أزمة الديون الخارجية للدول النامية في فترات السبعينات والثمانينات ومعا موجه الابتكارات المالية التي عاشها العالم فقد عمدت البنوك الغربية إلى تحويل ديون الدول النامية إلى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية، حيث أصبحت تلك الديون تنتقل من بنك إلى آخر و من مؤسسة مالية إلى أخرى و هكذا وجدت الدول النامية المدينة نفسها تابعة لمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية لم تستدن منها أصلا.

ومن المظاهر الأخرى التي ساهمت في عولمة الديون إمكانية استبدال الديون الخارجية والداخلية للدول المدينة بمساهمات في الشركات المخوصصة، وأصبح بإمكان المستثمر الأجنبي أن يشتري جزءاً من ديون الدولة التي يرغب في الاستثمار فيها من السوق العالمية و يصبح مساهما في الشركات المخصصة في تلك الدول مقابل التخلي عن ذلك الجزء من الديون.

انهيار الأسواق المالية: إن عدم الثبات و التذبذب التي تتميز به السواق المالية يؤدي بها إلى الانهيار نظرا لعدم التناسق في المعلومات والبيانات. حيث إن الارتباط الشديد بين أسواق المال العالمية يساعد على نقل عدوى الانهيار من بورصة لأخرى و من دولة لأخرى في أوقات قياسية، و على سبيل المثال شهدت أسواق المال أول انهيار عام ١٩٢٩ على الرغم من عدم وجود ارتباط بينها آنذاك.

فأسواق الدول النامية تصبح أكثر حساسية كما يجري في الأسواق والبورصات العالمية، هذا التطور والتكامل بين أسواق المال للدول النامية مع الأسواق المالية العالمية جعلت ما يحدث من أضرار في أي سوق يلحق نفس الأضرار وبسرعة في الأسواق المرتبطة بها، وهذا ما حدث لدول جنوب شرق آسيا سنة ١٩٩٧م حيث انخفضت أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة وتدني الأرباح في أسواق السهم مما أضطر السلطات النقدية إلى رفع الفائدة بهدف وقف التحويل من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي «فارتفعت أسعار الفائدة في أسواق بعض هذه الدول إلى ٢٠٠٪ من السعر السابق و بدا المستثمرون يتخلصون من الأوراق المالية التي لديهم لإيداع قيمتها في البنوك و الاستفادة من سعر الفائدة وبلغت نسبة انخفاض أسعار الأسهم على ٢٥٪ و٥٠٪»[١].

وبدأت الأزمة في تايلاند عندما تخلت عن تثبيت سعر الصرف، ثم تعرضت عملة ماليزيا إلى الإنهيار ثم عملات كل من إندونيسيا وتايلاند بنسبة ٣٠٪، وإنتقلت عدوى الازمة إلى أمريكا حيث انخفضت مؤشر بورصة كل من نيويورك بـ ٧٪ ولندن وطوكيو.

رابعا: انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي:

لقد شهد الاقتصاد العالمي تطوراً عارماً وكبيراً في السنوات الأخيرة لاسيما بعد إزالة كل القيود والعوائق التي تقف أمام تحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد، إضافة إلى التطور التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات والمعلوماتية بكل أبعادها، وفي هذا الجزء الأخير من الموضوع نحاول الكشف عن العلاقة بين العولمة المالية والجهاز المصرفي، من خلال الآثار الاقتصادية للعولمة المالية على الجهاز المصرفي وما أحدثته من تغيرات جوهرية عليه وذلك بالتعرض إلى جملة من المواضيع التي نراها جديرة بالدراسة والبحث والتحليل من خلال ذكرعشرة عناصر تتضمن أهم انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي (ظاهرة تبييض

١) مصطفى ولد سيدي محمد، منظمة التجارة العالمية وعولمة الاقتصاد، موقع الجزيرة نت

الأموال، البنوك الشاملة، الاندماج المصرفي، الالتزام بمقررات بازل، تحرير تجارة الخدمات المصرفية، خوصصة البنوك، عولمة المديونية الخارجية أي توريق الديون الخارجية وتحويلها إلى استثمارات أجنبية مباشرة وتقليص سيادة الدولة القومية في مجال السياسة النقدية المالية، تنامي العمل المصرفي الإسلامي، البنوك و أزمات المالية)، كما نلفت الانتباه إلى أن كل عنصر كان يمكن أن يكون موضوعا لرسالة قائمة بذاتها، ولقد حاولت في هذا البحث المتواضع أن أتناول الأزمات المالية كونها موضوع الساعة وتنامي العمل المصرفي الإسلامي كونه الحل الشافي لكل الأزمات الاقتصادية والمالية التي يتخبط فيها العالم اليوم.

١ـ البنوك وأزمات سعر الصرف

لقد شهد عقد التسعينات تطورا ملحوظا من التحرير المالي والعولمة المالية، أدى إلى حدوث أزمات قوية تعرض لها الجهاز المصرفي في العديد من الدول، وكانت في الغالب مصحوبة بانهيار في عملاتها الوطنية، واضطرابات في سعر الصرف.

ولقد أثبتت إحدى الدراسات سنة١٩٩٧ التي أجريت في ٦٥ دولة خلال الفترة ١٩٨٠ـ١٩٩٤ أن هناك علاقة قوية بين إجراءات العولمة المالية والجهاز المصرفي، كما أثبتت أيضا تجارب عقد التسعينيات أن العولمة المالية كثيراً ما أدت إلى حدوث أزمات وصدمات مالية مكلفة في عدد من البلدان وعلى رأسها الأزمات التي حدثت في كل من المكسيك ودول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية عام١٩٩٧) والبرازيل وروسيا، وتعتبر أزمة البنوك المكسيكية مثالاً حياً ونموذجياً على هذا النوع من الأزمات، فبين ديسمبر ١٩٩٣ وديسمبر ١٩٩٤ ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي بالسوق المكسيكية من ٣ر١ بيزو للدولار إلى ٥ر٣ بيزو، مما أدى إلى ارتفاع التزامات البنوك المكسيكية بالعملات الأجنبية من ٧٩ مليار بيزو إلى ١٧٤ مليار بيزو[١].

١) رمزي زكي، مرجع سبق ذكره.

١-٢- الأزمة المكسيكية

لقد حدثت أزمة المكسيك سنة ١٩٩٤ وكشفت عن ضعف اقتصاديات الدول النامية والأسواق الناشئة على الصمود والتكيف مع الصدمات التي تحدثها العولمة المالية بسبب التحرير المالي والاقتصادي وتحول هذه الدول إلى اقتصاد السوق.

ولقد ازدادت أزمة سعر الصرف تفاقما وبلغت ذروتها عندما انخفضت قيمة البيزو بحوالي ٤٠٪ في ٢٠٠٥/٠١/٣١ من قيمته في منتصف ديسمبر ١٩٩٤، مما دفع بالأسواق المكسيكية إلى الشعور بالخوف من استمرار العجز الكبير في حساب المعاملات الجارية لميزان المدفوعات، أما في ما يتعلق بالتدفقات المالية للمكسيك بعد هذا التاريخ كان لها أثر على الاستهلاك يفوق بكثير أثرها على الاستثمار.

١-٢-١ أسباب أزمة سعر الصرف المكسيكي:

يمكننا أن نوجز أهم أسباب أزمة سعر الصرف المكسيكي:

- تقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، واختفاء التدهور في المدخرات الخاصة واختفاء العجز في حساب العمليات الجارية، الناتج عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بسبب تنفيذ المكسيك لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، والاعتقاد بأن تأجيل الإصلاح يؤدي إلى تكلفة أعلى للإصلاح.
- الارتفاع الكبير في الاستهلاك وفي استيراد السلع التي يعتقد أن أسعارها سوف ترتفع فيما بعد، وهذا الارتفاع ناتج عن المغالاة في تقييم البيزو.
- يعد ارتفاع سعر الفائدة وإدارة الدين الحكومي قصير الأجل والتوسع في الائتمان الممنوح للجهاز المصرفي من أهم الأسباب المؤدية لحدوث أزمة المكسيك، والذي دفع الحكومة إلى انتهاج سياسة نقدية متشددة وتوسيع مجال التداخل في سعر الصرف للمحافظة على استقرار العملة.
- إن تقلبات سعر الصرف والاضطرابات المالية المتتالية نتجت عنها آثاراً سلبية كارثية على الاقتصاد المكسيكي، حيث انخفضت قيمة العملة المكسيكية (البيزو) بـ ٤٠٪ في ٢٠٠٥/٠١/٣١ من قيمتها في منتصف ديسمبر ١٩٩٤، ومرد

ذلك إلى أسباب اقتصادية خارجية أدت إلى انخفاضات متتالية في الاستثمارات غير المباشرة، وأسباب سياسية داخلية تمثلت في إشاعة جو من الغموض الشديد على المستوى الاقتصادي، والتساهل في السياسة النقدية خلال ١٩٩٤، حيث أدت إلى التوسع السريع الممنوح إلى البنوك من قبل البنك المركزي المكسيكي والممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية وبنوك التنمية، كما لا يفوتنا في هذا السياق أن نشير إلى قرار الحكومة بتعويم البيزو وتخليها عن التزاماتها بإدارة نظام سعر الصرف.

١-٢-٢ النتائج المستخلصة من الأزمة المكسيكية:

- لقد بدأت الأزمة بعجز ضخم في ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، أدى إلى توقف المكسيك عن سداد الديون الخارجية، ثم انهارت العملة الوطنية، ولولا تدخل صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية بتقديم قرض قدره ٤٠ مليار دولار (قدم صندوق النقد الدولي ٢٠ مليار دولار والولايات المتحدة الأمريكية الباقي) لدخلت الأزمة إلى نفق يجهل منتهاه ولا تحمد عقباه، وهذا التدخل قد لا يتوافر في دول أخرى.

- إن الفهم والإلمام بمشاكل أزمة سعر الصرف المكسيكية لم يكن عسيراً أو صعباً بقدر صعوبة تنفيذ الإجراءات الاقتصادية السليمة لاحتواء هذه المشاكل، حيث ظلت الأموال المتدفقة من الخارج تقوم بتمويل العجز في الحساب الجاري.

- إن إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية وتطبيق التعويم الكامل، وفتح أسواق المال على مصراعيه للاستثمار الأجنبي، يعتبر إجراءاً متسرعاً قامت به المكسيك.

- إن قرار الحكومة ببيع جزء من احتياطي العملات الأجنبية لديها بهدف الحفاظ على استقرار عملتها لم يكن قراراً صائباً حيث أدى إلى انخفاض هذا الاحتياطي من ٢٠ر٤ مليار دولار في سنة ١٩٩٣ إلى ٦٠٣ مليار دولار سنة ١٩٩٤.

- إن الاعتماد على التدفقات الرأسمالية المتقلبة تسبب مشاكل لاقتصاد الدولة المتلقية، بسبب فقدان الرقابة النقدية المحلية والمغالاة في سعر الصرف الحقيقي (لاسيما التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل).

- في ظل التحرر المالي وضعف الرقابة والإشراف الجيد والسليم للبنك المركزي على البنوك والسياسة النقدية من شأنه أن يؤدي بالبنوك إلى الإسراف في منح الائتمان للقطاع الخاص دون دراسة سليمة أو ضمانات كافية، إلى درجة أن تستخدم موارد مالية قصيرة الأجل لتمويل أصول طويلة الأجل، مما يعرضها لمخاطر الائتمان والإعسار والسيولة.

١-٣- البنوك وأزمة سعر الصرف في دول جنوب شرق آسيا

١-٣-١ مسار أزمة دول جنوب آسيا وتطوراتها :

مع حلول شهر يوليو من سنة ١٩٩٧ تفاقمت أزمة سعر الصرف في دول جنوب شرق آسيا حيث انخفضت أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة وتدني الأرباح في أسواق الأسهم مما أضطر السلطات النقدية إلى رفع الفائدة بهدف وقف التحويل من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، فارتفعت أسعار الفائدة في أسواق بعض هذه الدول إلى ٢٠٠٪ من السعر السابق و بدا المستثمرون يتخلصون من الأوراق المالية التي لديهم لإيداع قيمتها في البنوك والاستفادة من سعر الفائدة وبلغت نسبة انخفاض أسعار الأسهم مابين ٢٥٪ و٥٠٪ من الأسعار السائدة في السوق.

وبدأت الأزمة في تايلاند لاعتبارها أضعف الحلقات في المنظومة الأسيوية وكان ذلك في صيف ١٩٩٧، حينما قام ستة من كبار تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض البات العملة الوطنية لتايلاند بعرض كميات كبيرة منه للبيع مما أدى إلى انخفاض قيمته أمام العملات الأخرى، ولما فشلت الحكومة في الحفاظ على عملتها بسبب تآكل احتياطي العملات الأجنبية لجأت رسمياً إلى خفض قيمة عملتها، مما أدى إلى تراجع رهيب لأسعار الأسهم بعد قرار الأجانب بالانسحاب من السوق.

ثم انتقلت العدوى إلى ماليزيا وتعرضت عملتها (الريجنت) إلى الانهيار بنسبة ١٧٫٨٪ بحلول ١٩٩٧/٠٩/١٥ مقارنة بنهاية ديسمبر ١٩٩٦(وصل انخفاض الريجنت إلى ٤٠٪)، وصاحبه انهيار الأسهم وقيام المضاربين في ماليزيا وعلى رأسهم

جورج سوروس بالمضاربة على المشتقات المالية، والجدير بالذكر أن هذا الانخفاض ليس له علاقة بالأداء الحقيقي للاقتصاد الماليزي بل بسبب تصريحات الرئيس مهاتير محمد .

ومن ماليزيا انتقلت العدوى لتشمل العديد من دول جنوب شرق آسيا ففي ١٩٩٧/٠٩/١٥ انخفضت الروبية الإندونيسية بنسبة ٦ر٢٤٪ مقارنة بنهاية ديسمبر ١٩٩٦، أما البيزو الفلبيني فقد انخفض بنسبة ٧ر٢١٣٪ خلال نفس الفترة.

أما الحكومة التايوانية فقد حافظت على الدولار التايواني متماسكا إلا أنها لم تستطيع المحافظة على أسواق الأوراق المالية حيث انخفض مؤشر سوق المال بنحو ٢٠٪ .

أما هونج كونج أقوى الحلقات في المنظومة الآسيوية، كانت تستحوذ على احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية، إلا أن امتداد العدوى إليها دفع بالحكومة إلى رفع سعر الفائدة إلى ٢٠٠٪ فوقع تحول ضخم للأموال من سوق الأوراق المالية إلى الأسواق النقدية مما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم والسندات، مما أثر على أسواق الدول المتقدمة في العالم (بورصة نيورك ولندن وباريس وفرانكفورت وطوكيو) إلا أن بورصة نيورك سرعان ما عادت وانتعشت وتجاوبت معها الأسواق الاوروبية، بينما استمرت الأزمة في الأسواق الآسيوية.

١-٣-٢ أسباب أزمة دول جنوب آسيا :

- إن التحرر المالي يجلب رؤوس الأموال الأجنبية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار العملات الوطنية، ويتم تقييمها بأعلى من قيمها الحقيقية.

- الرفع في سعر الفائدة بهدف الحد من التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية، مما جعل المستثمرين يتحولون عن الاستثمار في الأوراق المالية إلى إيداع أموالهم بالبنوك، فكانت النتيجة هي الانخفاض الكبير في أسعار الأوراق المالية تراوحت بين ٢٥٪ إلى ٥٠٪.

- تمويل التنمية بالقروض القصيرة الأجل.
- منح القروض للقطاع الخاص بدون دراسة سليمة أو ضمانات كافية.
- ضعف وقصور الجهاز المصرفي والمالي وفساده وعدم القدرة على تطويره، وانسحاب الحكومة من القطاع المصرفي مما أدى إلى غياب الرقابة والإشراف.
- حرية البنوك في الاقتراض من الأسواق العالمية بأسعار فائدة منخفضة وبدون مخاطرة في صرف العملات الأجنبية، مما أدى إلى زيادة الإنفاق وارتفاع أسعار السندات وظهور مملكات فقاعية.
- إن تايلاند كانت أمام مشكلة حقيقية، أما ماليزيا فمشكلتها هي التصريحات المناهضة للسوق والغرب لرئيس حكومتها.
- التوسع في التعامل في المشتقات المصرفية والمالية، وفتح المجال واسعا أمام المضاربات المحفوفة دوما بالمخاطر.
- الاعتماد الكبير في تمويل العجز في الموازنة العامة لبعض دول جنوب شرق آسيا على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (بلغت هذه التدفقات ٤٣٢ مليار دولار سنة ١٩٩٦) بلغ العجز من الناتج المحلي إلى ٤٣٪ في كل من إندونيسيا والفلبين و٣٤٪ في تايلاند ٣٩٪ في ماليزيا.

٣-٣-١ النتائج المستخلصة من أزمة دول جنوب آسيا :

- إن الاحتياطات من النقد الأجنبي لا توفر الحماية والحصانة للاقتصاد القومي إذا كانت هناك اختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات، وخير دليل على ذلك ما حدث في تايلاند حيث لم يشفع لها إنفاق ٢٠ مليار دولار من احتياطاتها للحفاظ على استقرار عملتها الوطنية واقتصادها القومي.
- إن التخفيض في العملة الوطنية يؤدي بالمخاطرة بالاحتياطات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي.

- عدم الاعتماد على التدفقات المالية الأجنبية لاسيما قصيرة الأجل بمختلف أنواعها، وعدم الاعتماد على تمويل التنمية على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لحساسيتها الشديدة تجاه التقلبات في سعر الصرف.

- تجنب البنوك المحلية التعامل في المشتقات المالية نظراً لتوافر الخبرة الطويلة والاحتياطات الضخمة لدى الأسواق العالمية والدولية، فالمخاطر الشديدة التي يحملها التعامل بالمشتقات المالية، مما دفع بالكثير من البنوك المركزية في الدول الصناعية إلى المطالبة بعدم السماح باستمرار التعامل بها.

- العمل على التطوير الدائم للأنظمة والضوابط والسياسات النقدية والتمويلية حتى تتماشى واقتصاد السوق وتطوراته المتسارعة.

- تعميق استقلالية البنك المركزي في الإشراف والرقابة على أعمال البنوك.

- التنويع في المنتجات والخدمات، والتنويع في التعامل مع عملاء عديدين ومناطق جغرافية مختلفة وقطاعات عديدة تجنبا للتركز.

٣ـ الأزمة المالية العالمية الراهنة:

٣ـ١ مفهومها:

هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام ٢٠٠٧ بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك.

وحتى يتسنى لنا الفهم والإلمام الجيد لمفهوم الأزمة المالية العالمية الراهنة نتطرق لمفهوم الرهن العقاري (السبب المباشر والرئيسي للأزمة المالية) حيث يمكننا القول وبكل بساطة هو عبارة عن شراء عين عقارية (بالأقساط) لفترة من الزمن بفائدة على ألا يجوز التصرف بالعقار حتى الانتهاء وتسديد قيمة الرهن بالكامل، وبعبارة أخرى يمكن القول بأن الرهن العقاري هو أن يضع المدين في يد الدائن عقاراً - أو في يد شخص ثالث يتفقان عليه - يحتبس هذا العقار إلى أن يدفع له دينه بتمامه، فإذا استحق الدين ولم يدفع حق للدائن ملاحقة نزع الملكية الجبري لدى دائرة

التنفيذ . ويسجل هذا العقد على صحيفة العقار في السجل العقاري، ويجوز أن يضمن العقار المرهون ديناً على غير المالك. كما أن رهن العقار يمنع من بيعه أو التصرف به إلا بموافقة الدائن .

٢-٣ مراحلها :

وحتى يتسنى لنا التعمق أكثر في تداعيات الأزمة نحاول أيضا التطرق لأهم المراحل الكبرى التي مرت بها حيث اندلعت في بداية ٢٠٠٧ في الولايات المتحدة الأمريكية وبدأت تطال أوروبا ثم سائر دول العالم وذلك بسبب فتح الأسواق المالية المحلية و ربطها بالأسواق العالمية من خلال إلغاء القيود على رؤوس الأموال والتي أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية التي أصبحت أكثر ارتباطاً وتكاملاً، ولقد انفجرت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية منتصف شهر سبتمبر ٢٠٠٨ لدرجة أن المحللين الاقتصاديين والسياسيين اعتبروا بداية الأسبوع الثالث من هذا الشهر «أسبوعاً دامياً» وتاريخياً للاقتصاد الأميركي انهارت فيه مؤسسات مالية ضخمة بعد سنوات طويلة من النجاح، وتواصل هذا المد الزلزالي الاقتصادي ليشمل العديد من المؤسسات المالية الكبرى في مختلف أنحاء العالم لارتباطها الوثيق بالسوق المالية الأميركية، ولقد ورد في جريدة الشرق الأوسط (العدد ١٠٩٠٠ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٠١) أهم المراحل الكبرى لهذه الأزمة :

- فبراير/شباط ٢٠٠٧ : عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة .
- أغسطس/آب ٢٠٠٧ : البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة .
- أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ : عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري .
- ٢٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨ : الاحتياطي الاتحادي الأميركي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى ٣ر٥٠٪، وهو إجراء ذو

حجم استثنائي. ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى ٢٪ بين يناير/كانون الثاني ونهاية أبريل/نيسان.

- ١٧ فبراير/ شباط ٢٠٠٨ : الحكومة البريطانية تؤمم بنك «نورذرن روك».
- ١١ مارس/آذار ٢٠٠٨ : تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات.
- ١٦ مارس/آذار ٢٠٠٨ : «جي بي مورغان تشيز» يعلن شراء بنك الأعمال الأميركي «بير ستيرنز» بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.
- ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ : وزارة الخزانة الأميركية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري «فريدي ماك» و«فاني ماي» تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود ٢٠٠ مليار دولار.
- ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ : اعتراف بنك الأعمال «ليمان براذرز» بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأميركية وهو «بنك أوف أميركا» شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو «ميريل لينش».
- عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال ٧٠ مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف. إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.
- ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ : الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأميركية تؤمان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم «أي آي جي» المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار مقابل امتلاك ٧٩ر٩٪ من رأسمالها.
- ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ : البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي. وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

- ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ : البنك البريطاني «لويد تي أس بي» يشتري منافسه «أتش بي أو أس» المهدد بالإفلاس.

- السلطات الأميركية تعلن أنها تعد خطة بقيمة ٧٠٠ مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

- ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ : الرئيس الأميركي جورج بوش يوجه نداء إلى «التحرك فوراً» بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.

- ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ : الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

- الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأميركية.

- ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ : انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية «فورتيس» في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفي الولايات المتحدة يشتري بنك «جي بي مورغان» منافسه «واشنطن ميوتشوال» بمساعدة السلطات الفدرالية.

- ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ : خطة الإنقاذ الأميركية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي أوروبا يجري تعويم «فورتيس» من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا جرى تأميم بنك «برادفورد وبينغلي».

- ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ : مجلس النواب الأميركي يرفض خطة الإنقاذ. وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.

- أعلن بنك «سيتي غروب» الأميركي أنه يشتري منافسه «واكوفيا» بمساعدة السلطات الفدرالية.

- الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨ : مجلس الشيوخ الأميركي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

ولقد أوضح اريك هاير الخبير الاقتصادي في «المرصد الفرنسي للوضع الاقتصادي» أنه «بعدما حققت استثمارات الشركات ارتفاعا بمعدل ١ر٣٪ في السنة بين ١٩٩٥ و٢٠٠٥ ، من المتوقع أن تتراجع بنسبة ٩ر١٪ عام ٢٠٠٩» .

وسيهدد هذا النقص في الاموال بعض الشركات بالتصفية. وتتوقع مجموعة «اولر ارميس» لتأمين القروض تزايد عدد الشركات التي تواجه صعوبات بنسبة ١٠ إلى ١٥٪ خلال عام ٢٠٠٨ في فرنسا .

❖ هل تزيد هذه الأزمة الجديدة من مخاطر حصول انكماش اقتصادي؟

– كان الانكماش متوقعاً أساساً في عدد من البلدان ويهدد العديد من البلدان الأخرى. ومن المتوقع أن يطاول الانكماش الذي يتميز بنمو اقتصادي سلبي على مدى فصلين متتالين، منطقة اليورو وربما أيضاً الولايات المتحدة، والمصاعب الجديدة التي يواجهها النظام المصرفي قد تحد أكثر من القروض ما سينعكس بشكل أكبر على قطاعي الاستهلاك والاستثمار اللذين يعانيان أصلاً من تراجع ثقة الأفراد والشركات في تطور الحركة الاقتصادية، ولقد راجع صندوق النقد الدولي بشكل غير رسمي في نهاية آب/أغسطس توقعاته للنمو العالمي فخفضها إلى ٩ر٣٪ للعام ٢٠٠٨ مقابل ١ر٤٪ سابقا ، وإلى ٧ر٣٪ للعام ٢٠٠٩ مقابل ٩ر٣٪ سابقا .

٣-٣- النظام المصرفي الإسلامي هو الحل :

إن البنوك الإسلامية محصنة بدرجة كبيرة ضد أزمة الرهن العقاري، وهو ما قد يجعلها تتوسع متجاوزة معقلها الرئيسي في الأسواق العربية والآسيوية ويعود ذلك إلى أن البنوك الإسلامية لا تتعامل في سندات بضمان رهن عقاري، لأن هذه المعاملات المصرفية المركبة لا تتماشى مع الشريعة الإسلامية، حيث يعتمد في النظام الإسلامي على تمويلين شرعيين هما التأجير والمرابحة. ويرى أحد خبراء المصارف الإسلامية، أن نظام التأجير المنتهي بالتمليك هو الأفضل في عملية الرهن العقاري الإسلامي ؛ لأنه إذا ما تعثر العميل فإن البنك يمكنه بعد ذلك إعادة التمويل من العميل وهذا ما جعل بنوك كبرى مثل البنك الأمريكي «سيتي جروب» والبريطاني «إتش إس بي سي» والألماني «دويتش بنك» تحرص على إطلاق فروع

لهم تتعامل بنظام الشريعة الإسلامية، وبحسب محمد نور يعقوب مساعد وزير الماليـة المـاليزي في قمـة رويـترز للتمويـل الإسـلامي فقـد نجـى حملـة الصـكوك أو السندات الإسـلامية مـن انعكاسـات الأزمـة العالميـة الراهنـة.. وقـد دفـع هـذا الأمـر المسئولين بهونج كونج إلى طلـب الاستشـارات مـن خبراء الاقتصـاد الإسـلامي في ماليزيا، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن فكرة المنتجات المالية الإسلامية بدأت تحتل مكانة هامة في المؤسسات الإقليمية والعالمية، وبحكم عدد المسلمين في العالم والذي يتجاوز ١ر٣ مليار نسمة، وتزايد نسـبة الـدين لايريـدون التعامـل إلا وفقـاً للشريعة الإسلامية، وبحكم المنافسة الشديدة من أجـل اكتسـاب حصـة في السـوق فإن الأمر لم يعد قاصرا على المؤسسات المحلية فقط بل امتد إلى مؤسسات وبنـوك عالمية مثل: باركليز - سيتي بانك - وهتش آس بي سي - وويو بي آس - وهذا الأخـير يدير أصولاً عقاريـة نيابـة عـن إسـلاميين في منطقـة «الطـرف الأغـر» في العاصـمة البريطانية لندن، كما تجدر الإشارة إلى وجود أكثر من ٢٠ مليون مسـلم في أوروبـا يمثـل سـوقا محتملـة ومربحـة للعديـد مـن المؤسسـات الماليـة والإقليميـة والدوليـة[١] وخبراء القطاع المصرفي يقدرون حجم الصناعة المصرفية على مسـتوى العـالم بنحـو ٢٦٠ مليـار دولار[٢] تسـتحوذ دول الخليـج لوحـدها على ٢٥٪، كمـا يصـل العمـل المصرفي الإسـلامي في دول مجلـس التعـاون الخليجي إلى ٤٠٪ مـن إجمـالي العمـل المصـرفي الإسـلامي عالميـا، وهنـاك توقعـات بارتفاعـه إلى ٦٠٪ وفي سـنة ٢٠٠٢ تجاوزت موجودات المؤسسات الإسلامية في منطقة الخليج ٣٥ مليار دولار وحققت إرباحا تفوق ٧٣٠ دولار[٣].

ويوجد ما يقدر بـنحو ٣٠٠ بنك إسلامي ومؤسسـة مالية إسلامية في العـالم، من المتوقع أن تشـهد أسـهمها نمواً بمقدار تريليون دولار بحلول ٢٠١٠م[٤].

---

١) طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص، ٢٣٢ .
٢) عبدالحميد عبدالمطلب: مرجع سبق ذكره.
3) www.almokhtsar.com/html/news/1425/06/20/10/print_24217.php5/11/2008.
4) http://arabic.peopledaily.com.cn/200403/04/ara20040304_76947.html 5/11/2008.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ) الكتب.

١. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، ٢٠٠١
٢. عادل المهدي، التمويل الدولي، مكتبة العربي، ٩٢، ص ٣٥ .
٣. طارق عبد العال حماد ، التطورات العالمية وإنعكاساتها على أعمال البنكوك الدار الجامعية، ٢٠٠٣ .
٤. مدحت صادق، النقود الدولية و عميات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ت، القاهرة، ١٩٩٧ .
٥. عبد الواحد العفوري، العولمة و الجات، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ .
٦. أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية البنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠١ .
٧. الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، ١٩٩٦ .
٨. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك . الدار الجامعية – الإسكندرية ٢٠٠٢
٩. م.أ.ج دى كوك، الصيرفة المركزية. ترجمة عبد الواحد المخزومي. دار الطليعة : بيروت.١٩٨٧ .
١٠. سعيد النجار، النظام الاقتصادي على عتبة القرن الواحد و العشرين، القاهرة ١٩٩٩ .
١١. زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. منشورات الحلبي الحقوقية : بيروت.٢٠٠٣ .
١٢.عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، دار النهضة المصرية، ١٩٩٨م.
١٣.ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك. مؤسسة شباب الجامعة : الإسكندرية. ٢٠٠١ .

١٤. رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٩٩م.
١٥. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي. الدار الجامعية للطباعة والنشر. بيروت. ١٩٨١م.
١٦. عبد المنعم مبارك وأحمد الناقة، النقود والبنوك. مركز الإسكندرية للكتاب: الإسكندرية. ١٩٩٥م.
١٧. صبحي تادرس قريصة وأحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود والبنوك. الدار الجامعية: بيروت. غير مؤرخ.
١٨. زياد سليم رمضان ومحفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك. دار المسيرة ودار صفاء: عمان. ١٩٩٦م.
١٩. مهدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي. الدار الجامعية: بيروت. ١٩٩٠م.
٢٠. صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية. دار النهضة العربية: بيروت. ١٩٨٣م.
٢١. سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية. الدار المصرية اللبنانية: القاهر. ١٩٨٩م.
٢٢. صندوق النقد العربي، السياسات النقدية في الدول العربية. سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل. العدد الثاني: أبو ظبي. ١٩٩٦م.
٢٣. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر. ٢٠٠٤م.
٢٤. صلاح الدين السيسي، اتفاقية الجات وأثارها في المجالين الاقتصادي والمصرفي، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٨م.
٢٥. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر. ٢٠٠٣م.
٢٦. يسري مهدي السامرائي وزكريا مطلك الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية. أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية: طرابس. ١٩٩٩م.
٢٧. أنور إسماعيل الهواري، اقتصاديات النقود والبنوك. جامعة الزقازيق. ١٩٨٣.
٢٨. السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، الهيئة المصرية للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة ١٩٩٩م.

٢٩. صادق جلال العظم، ما هي العولمة، منظمة التربية والثقافة، ندوة تونس ١٩٩٥م – انترنات –.
٣٠. عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، دار الجامعية للنشر والطبع، ٢٠٠٠م.
٣١. ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٣م.
٣٢.محي محمد مسعد، ظاهرة العولمة الاوهام والحقائق، مكتبة الاشعاع الفنية، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
٣٣.السيد ولد اباه، اتجاهات العولمة إشكالات الألفية الجديدة، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١م.
٣٤. عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر فلمنج للطباعة، ٢٠٠٠م.

الرسائل:

١. صالح مفتاح. النقود والسياسات النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة ١٩٩٠ـ٢٠٠٠. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. ٢٠٠٢-٢٠٠٣م.
٢. بوزيدي سعيدة. تطور الجهاز المصرفي الجزائري ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض. ماجستير. جامعة الجزائر. ١٩٩٧م.

المقالات:

١. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، مجلة التمويل و التنمية، مطبوعات صندوق النقد الدولي ٢٠٠٤م.
٢. ساذرلاند، العولمة، مجلة التمويل و التنمية، مطبوعات صندوق النقد الدولي العدد ٣ المجلد ٣٩ سبتمبر ٢٠٠٢م.
٣. صالح مفتاح، العولمة المالية مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠٠٢م العدد الثاني.
٤. محفوظ جبار، الجزائر و العولمة، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠١م.
٥. محمد زيدان، النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولمة، الملتقى الأول حول النظام المصرفي الجزائري: واقع وآفاق أيام ٠٥و٠٦ نوفمبر ٢٠٠١م جامعة قالمة.

٦. عطيوي سميرة، العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، الملتقى الأول حول النظام المصرفي الجزائري: واقع وآفاق أيام ٠٥و٠٦ نوفمبر ٢٠٠١م جامعة قالمة.
٧. روابح عبد الباقي، الإصلاح المصرفي في ظل برنامج التصحيح الهيكلي: دراسة حالة الجزائر، الملتقى الأول حول النظام المصرفي الجزائري: واقع وآفاق أيام ٠٥ و٠٦ نوفمبر ٢٠٠١م جامعة قالمة.

ثانياً: الفرنسية

I- Ouvrages:
1. Banque de France. La politique monétaire à l'heure du marché mondial des capitaux. Banque de France. Paris: 1998.
2. Luc Bourcier de Charbon. Analyse économique. Tome2. Montchrestien. Paris. 1970.
3. Hocine Benissad. L'ajustement structurel, Expérience du Maghreb. OPU. Alger. 1999.

II- Revues:
1. Banque d'Algérie. "Banques centrales, role et mission". MediaBank, No.25.Aout 1996.
2. Banque de France. "Banques centrales: à quoi servent-elles?".
3. Problèmes économiques.No.2647 du 12 janvier 2000.